الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٩٣

الاثنين، ١١ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في الاقتراع الخامس غير المقيد. ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستكون جولة الاقتراع الثانية عشرة هذه غير مقيدة.

وأود أن أذكر الجمعية بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تكون مرشحة باستثناء الدول التي ستظل أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك الدول التي انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ولذلك لا يمكن التصويت في هذا الاقتراع للأعضاء التالية أسماؤهم: بلغاريا، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع الآن بطاقات الاقتراع.

ويرجى من الأعضاء وضع علامة "X" في المربع المجاور للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع أو كتابة اسم دولة أخرى مؤهلة على الخانة الخالية. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة على الخانة الخالية. وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع اختيار واحد أو اسم مكتوب بخط اليد لملء المقعد الشاغر. وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء إلا أن يضعوا علامة في مربع واحد فقط أو أن يكتبوا اسما واحدا لدولة مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في الحيز المتاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو ستظل عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أو انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستعتبر بطاقة الاقتراع باطلة. وأخيرا، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي تدوينة غير التصويت تأييدا لدولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك التدوينات.

بدعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور، وهنغاريا، واليابان، وموزامبيق، ونيوزيلندا، وتيمور – ليشتي.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): حرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البنود الأخرى المعلنة في يومية الأمم المتحدة ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٥٤ المعقودة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولكي يتسنى للجمعية العامة البت في مشروع القرار هذا، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، إحالة البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولتمكين الجمعية من البت بسرعة في مشروع المقرر، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر مباشرة في البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال في جلسة عامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ٧٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

مشروع المقرر (A/76/L.69)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/76/L.69، المعنون "سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/76/L.69؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.69 (المقرر ٧٦/٥٧١).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروع القرار A/76/L.68

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة للممثل الخاص لرئيس أوزبكستان المعني بالسياسة الخارجية لعرض مشروع القرار A/76/L.68.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عرض مشروع القرار A/76/L.68، المعنون "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها". وفي البداية، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة والبناءة في عملية التفاوض، وكذلك على إسهاماتها ومقترحاتها القيمة في نص مشروع القرار.

إن وسط آسيا وجنوبها منطقتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا من الناحية التاريخية، نظرا لأوجه التشابه بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكلتيهما. وكونهما تقعان في مفترق الطرق على طريق الحرير العظيم، فقد أسهمتا في إجراء حوار نشط بين الشعوب والحضارات على مدار قرون عديدة.

وإدراكا لحقيقة أن الربط يؤدي دورا رئيسيا في التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ويسهم أيضا في تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير العلاقات الودية بين الدول، وبمبادرة من الرئيس شوكت ميرضيائيف، رئيس أوزبكستان، استضاف بلدنا يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه مؤتمرا دوليا رفيع المستوى بعنوان "وسط آسيا وجنوبها: الربط الإقليمي؛ التحديات والفرص". وأتاح المؤتمر، الذي حضره العديد من الوفود الرفيعة المستوى من جميع أنحاء العالم، فرصة فريدة ومنبرا لمناقشة طائفة واسعة من المواضيع الهامة المتصلة بالتنمية وتعزيز الربط الإقليمي في وسط آسيا وجنوبها. وسلط الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي بعث برسالة فيديو إلى المشاركين في المؤتمر، الضوء على الدور الحاسم للربط في مجالات التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأعرب عن التزام الأمم المتحدة الكامل بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الربط في المنطقة.

لقد أصبح مفهوم الربط، في السنوات الأخيرة، بندا أساسيا في جدول أعمال الأمم المتحدة وهو يؤدي دورا رئيسيا في اتباع نهج يركز على الإنسان ولا يترك أحدا خلف الركب. ويشجع ميثاق الأمم المتحدة اتخاذ تدابير لإقامة تعاون إقليمي للنهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ومن الناحية العملية، فإن تنفيذ مشاريع للبنى التحتية مثل خط سكة حديد مزار الشريف – كابول – بيشاور وخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، فضلا عن مشروع وسط وجنوب آسيا – ١٠٠٠ لنقل الطاقة والتجارة وخط سورخان – بولي خومري لنقل الطاقة، سيعزز توطيد الترابط بين المنطقتين. وفي هذا الصدد، يقر مشروع القرار المعروض على الجمعية بأهمية الترابط الإقليمي في تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويشدد على الدور الرئيسي لممرات النقل والعبور في التعجيل بالنمو الاقتصادي وزيادة كفاءة الروابط التجارية والاقتصادية بين بلدان وسط آسيا وجنوبها، فضلا عن التعاون في ميدان الطاقة.

إننا في أوزبكستان نعتبر أفغانستان جزءا لا يتجزأ من وسط آسيا. ولذلك، يسلم مشروع القرار المقترح بأهمية الدور المحتمل لأفغانستان في الربط بين وسط آسيا وجنوبها، فضلا عن أهمية تنميتها الاقتصادية واندماجها في العمليات الاقتصادية الأقاليمية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأن حكومة أوزبكستان تخطط لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن أفغانستان في طشقند يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه لمناقشة سبل إيجاد نهج موحد لعملية السلام في ذلك البلد.

ومن وجهة نظر أوزبكستان، سيكون اعتماد مشروع القرار A/76/L.68 معلما هاما في تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في وسط آسيا وجنوبها والنهوض بالعلاقات بين هاتين المنطقتين وشعوبهما في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياحة والثقافة والفن والرياضة، فضلا عن التعجيل بالعلاقات التجارية والاقتصادية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الربط بين وسط آسيا وجنوبها سيكون أساسيا في ضمان الاستقرار والتنمية المستدامة، فضلا عن تحسين مستويات معيشة شعوب المنطقتين ورفاهها.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر جميع الوفود على دعمها طوال عملية التفاوض وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للبلدان التي شاركت بالفعل في تقديم قرارنا وأشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.68، المعنون "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها". وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.68: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وأنغولا، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبوروندي، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجيبوتي، وسري لانكا، والسنغال، والصين، وغانا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وكوت ديفوار، وليسوتو، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.68 (القرار ٢٩٥/٧٦).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للوفود في سياق شرح الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كولهانك (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، وهي: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود، وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

نرحب باعتماد القرار ٢٩٥/٧٦، المعنون "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها"، بتوافق الآراء. ونشكر أوزبكستان، ولا سيما زميلينا السيد عزيز كاراييف والسيد غولياماجون بيريمكولوف، على ما قاما به لتيسير عملية التفاوض بشكل ماهر.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي في سياق القرار. فيما يتعلق بأفغانستان، والفقرة ٥ من القرار على وجه الخصوص، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية والسياسية في أفغانستان، التي تدهورت بشكل كبير منذ تولي طالبان السلطة في كابول في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أن تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار الاقتصادي في أفغانستان في الأجل الطويل لن يتم إلا إذا استوفيت مختلف المتطلبات السياسية والأمنية.

لقد زادت المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لأفغانستان بشكل كبير لتغطية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة للبلد، فضلا عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الأفغان مثل الخدمات الأساسية وسبل العيش والنزوح وحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة والأقليات. ويستمر تواصل الاتحاد الأوروبي مع سلطات الأمر الواقع بناء على خمسة معايير حددها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وأكد قرار مجلس الأمن ٢٥٩٣ (٢٠٢١) من جديد أهمية هذه المجالات الخمسة ودعا إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. فالمعايير، التي يقصد بها الوفاء بتوقعات شعب أفغانستان فيما يتعلق بالسلام والأمن والعدالة والتنمية، إنما هي شرط مسبق أساسي للنجاح في استكمال الفقرة ٥ من القرار ٢٩٥/٧٦، ومن ثم كان ينبغي إدراجها في النص.

ومن ناحية أخرى، نقدر تشديد القرار على أهمية الإدارة الفعالة للحدود في تعزيز الربط. فهذا أمر أساسي لضمان تحقيق الأمن والاستقرار، وتيسير التجارة والتعاون عبر الحدود فيما بين البلدان، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة في وسط آسيا وجنوبها. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الأوروبي إسهامات في وسط آسيا لمدة ٢٠ عاما وتشاطر أفضل ممارساته هناك من خلال البرنامج الرئيسي لإدارة الحدود في وسط آسيا. وكنا سنرحب بالإشارة إلى ذلك في القرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف. ونستمع الآن إلى البيانات التي يدلى بها عقب اعتماد القرار.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب باكستان عن امتنانها لحكومة أوزبكستان على عرضها هذا القرار الهام (القرار ٢٩٥/٧٦) بشأن تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها. ونرحب بعرضه اليوم على لسان السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية أوزبكستان السابق والممثل الخاص لرئيس أوزبكستان المعني بالسياسة الخارجية حاليا. وتتشرف باكستان بأن تكون من مقدمي هذا القرار الذي جاء في الوقت المناسب.

إن الربط الإقليمي في مجالات الطرق والسكك الحديدية والطاقة والتجارة والموانئ والشحن عامل حيوي لتسريع الإنتاج الاقتصادي والنمو والازدهار. كما يمكن أن يسهم الربط والتعاون على المستوى الإقليمي في بناء وإدامة السلام والاستقرار والأمن. وقد كان طريق الحرير القديم الذي ربط الشرق والغرب عبر قلب أوراسيا مثالا تاريخيا بارزا على فوائد الربط الإقليمي. فقد أطلق العنان لعصر من الازدهار في غرب آسيا وشرقها ووسطها. وتعد مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان مبادرتين معاصرتين تهدفان إلى إحياء آفاق الازدهار من خلال الربط والتعاون الإقليميين.

إن منطقتي وسط آسيا وجنوبها، المتاخمتين لباكستان، من بين أقل المناطق تكاملا من الناحية الاقتصادية في العالم. ومن ثم، فإن إطلاق العنان لإمكانات تكاملهما يمكن أن يوفر زخما كبيرا للنمو الاقتصادي والإنتاجية والازدهار في المنطقتين وخارجهما. والعلاقات بين شعوب وسط آسيا وجنوبها متجذرة في تراث تاريخي وثقافي مشترك، وهو أساس يمكن للمنطقتين أن تؤسسان بناء عليه الربط والتعاون في قطاعات التجارة والاستثمار والنقل والطاقة والسياحة وغيرها من القطاعات. وبالنسبة لدول وسط آسيا غير الساحلية، يمكن أن تعمل باكستان بمثابة بوابة ليس إلى جنوب آسيا فحسب، بل وللأسواق العالمية أيضا. وجرت العادة على انخراطنا في تعاون وثيق مع بلدان وسط آسيا، وتعمق ذلك التعاون في السنوات الأخيرة. فقد أبرمت باكستان ودول وسط آسيا عدة اتفاقات تجارية متعددة الأطراف وثنائية، بما في ذلك الاتفاق الرباعي للمرور العابر.

وعلى نحو ما ذكر السيد كاميلوف، فإننا نعمل على عدة مشاريع محددة للربط. ويسعى المشروع الأول إلى تعزيز الربط في مجال الطاقة من خلال مشروع وسط آسيا وجنوبها – ١٠٠٠، الذي من شأنه أن يعمل على إمداد أفغانستان وباكستان بفائض الكهرباء من طاجيكستان وقيرغيزستان. والثاني يعزز ربط النقل من خلال مشروع السكك الحديدية ترمذ – مزار الشريف – كابول – بيشاور، الذي سيتيح لدول وسط آسيا إمكانية الوصول إلى موانئ أعماق البحار في جوادر وكراتشي. أما الثالث فيوفر الربط في مجال الغاز من خلال خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. وهناك أيضا توافق ناشئ في الآراء بشأن توسيع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان ليشمل أفغانستان.

ولنجاح الربط والتكامل بين وسط آسيا وجنوبها، سيكون من الحيوي ضمان إرساء السلام والأمن الدائمين في أفغانستان. واليوم، بعد ٤٠ عاما من النزاع، ثمة فرصة لإحلال السلام وتحقيق التنمية في أفغانستان. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري إقامة تواصل مستمر مع حكومة الأمر الواقع الأفغانية، لا سيما بشأن المحفل الخاص بجيرانها الستة بالإضافة إلى روسيا.

وينشأ التحدي الأكبر الذي يواجه الربط الكامل مع جنوب آسيا وداخلها من التوترات بين باكستان والهند بشأن جامو وكشمير. ويجب حل ذلك النزاع المتفاقم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورغبات شعب جامو وكشمير.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للسيد بختيار إبراهيموف، سفير أوزبكستان والممثل الدائم لها، وزملائه على جهودهم الدؤوبة في إعداد نص هذا القرار الهام الذي جاء في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمعالي السيد عبد العزيز كاميلوف، الممثل الخاص

لرئيس أوزبكستان المعني بالسياسة الخارجية ووزير خارجية أوزبكستان السابق، على حضوره هنا اليوم وعلى عرضه القرار ٢٩٥/٧٦.

يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على مسألة الربط بين وسط آسيا وجنوبها، فضلا عن التنمية الشاملة والمتسقة للروابط في جميع المجالات بين دول وسط آسيا وجنوبها، استنادا إلى روح الصداقة التقليدية بين شعوب المنطقتين، بهدف تعزيز الروابط التاريخية والثقافية. ومن ناحية أخرى، نود أن نؤكد على ضرورة زيادة التعاون في جميع المجالات ذات الصلة، وخاصة في مجالات الإنتاج الاقتصادي والاستثمار والطاقة والنقل والابتكار التكنولوجي.

كما يشدد وفد بلدي على أهمية تعزيز الربط الإقليمي والأقاليمي والعمل المشترك بشأن سياسات تطوير البنية التحتية، والطاقة، والتعاون التجاري والمالي دون عوائق. ونرى أن الربط يؤدي دورا رئيسيا في التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويعزز التعاون الإقليمي وينهض بالعلاقات الودية بين الدول المتجاورة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به منظمات إقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي في تعزيز الربط داخل الأقاليم وفيما بينها.

ويشجع وفد بلدي كذلك على مواصلة التعاون في وسط آسيا وجنوبها والنهوض به عن طريق توسيع البنية التحتية للنقل والاتصالات وممرات النقل الدولية التي تفتح طرقا ملائمة وتجارية وآمنة إلى الموانئ البحرية مثل الطرق التي تربط ترمذ ومزار الشريف وهرات وزاهدان وتشاباهار وكذلك شبكة السكك الحديدية بين أوزبكستان وتركمانستان وإيران وباكستان. ونسلط الضوء أيضا على أهمية النقل المتعدد الوسائط من أجل ربط منطقتي وسط آسيا وجنوبها، ونشدد في هذا السياق على الدور الحاسم لموانئ مثل تشاباهار. وباعتبار إيران جسرا هاما يربط بين وسط آسيا وجنوبها، فإنها مستعدة للمساعدة في تعزيز الربط بين هاتين المنطقتين الهامتين بما لديها من قدرات ومقدرات وإمكانيات فريدة.

وفي الختام، أود أن أضيف أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الآثار السلبية للتدابير القسرية غير القانونية والانفرادية، والجزاءات الانفرادية غير القانونية، وتسييس المسألة الحيوية المتمثلة في الربط في هذه المنطقة.

السيدة كاسيماليفا (قيرغيزستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر والتهنئة لزملائنا من أوزبكستان على المبادرة وعلى النجاح في اعتماد القرار ٢٩٥/٧٦ المعنون "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها".

ونرحب أيما ترحيب بحضور السيد عبد العزيز كاميلوف، نائب أمين مجلس الأمن تحت قيادة رئيس أوزبكستان المسؤول عن السياسة الخارجية والشؤون الأمنية.

منذ البداية، أيدت قيرغيزستان فكرة القرار ٢٩٥/٧٦ وتعزيزه وأصبحت أحد مقدميه الرئيسيين. فالقرار يؤكد من جديد أن التعاون الإقليمي شكل فعال من أشكال تعددية الأطراف والتعاون الدولي، يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويشدد على أهمية التنمية الشاملة والمتسقة للعلاقات بين دول وسط آسيا وجنوبها في جميع المجالات.

ويهتم بلدي بمواصلة العمل على تطوير الربط الإقليمي للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويركز على الحاجة إلى توحيد الجهود في مكافحة التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجه الاستقرار والأمن في وسط آسيا وجنوبها. وفي هذا الصدد، ترحب قيرغيزستان باعتماد هذا القرار الهام الذي جاء في الوقت المناسب.

السيد رين هونغيان (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الربط محرك هام جدا لتحقيق التنمية والانتعاش في مختلف البلدان. وتعرب الصين عن إشادتها وتأييدها لمبادرة أوزبكستان بتقديم مشروع القرار المعنون "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها" إلى الجمعية العامة، الذي اعتمد للتو بوصفه القرار ٢٩٥/٧٦. فهذا القرار يشدد على أهمية الربط داخل الأقاليم وفيما بينها، وسيسهم في دعم المجتمع الدولي للربط الإقليمي للحفاظ على استقرار سلاسل الإمداد والصناعة على المستوى العالمي. كما أنه سيعطي زخما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٣، قدم الرئيس شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق. ومنذ ذلك الحين، أقامت الصين علاقات أوثق وتعاونا أفضل مع دول منطقتي وسط آسيا وجنوبها. وقد أحرزت العديد من المشاريع العملية تقدما مطردا، وتعمقت العلاقات الاقتصادية والتجارية. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، اعتمد اجتماع وزراء خارجية الصين وخمسة بلدان في وسط آسيا مبادرة ربط جديدة "الصين + ٥". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، طرح الرئيس شي جين بينغ رسميا مبادرة التنمية العالمية في المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3، المرفق السادس)، ملتزما بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وجعل الربط في العصر الرقمي مجالا هاما للتعاون.

والصين مستعدة للعمل مع دول المنطقتين وكذلك مع جميع الأطراف لتعزيز مبادرة الحزام والطريق والتعاون في إطار مبادرة التنمية العالمية ومساعدة دول المنطقتين على تحويل البلدان غير الساحلية إلى بلدان عبور بري، حتى نتمكن من إقامة شراكة في ظل ربط أوثق وبناء مجتمع عالمي للتنمية المشتركة.

السيد أنابردييف (تركمانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نتوجه بالشكر لسعادة السيد بختيور إبراهيموف، الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة، وفريقه على العمل الدؤوب بشأن القرار ٢٩٥/٧٦ وأن نهنئهما على نجاح الجمعية العامة في اعتماده. والشكر موصول لسعادة السيد عبد العزيز كاميلوف على عرض القرار.

إننا مقتنعون بأهمية تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها وجدواه في ضوء الظروف والاتجاهات الراهنة. ونشكر حكومة أوزبكستان على عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بعنوان "وسط آسيا وجنوبها: الربط الإقليمي – التحديات والفرص" في طشقند يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢١. وقد شاركت تركمانستان على مستوى رفيع في هذا المؤتمر. وعلى نحو ما أعرب ممثل أوزبكستان في بيانه الاستهلالي اليوم، كان المؤتمر هو الأساس لقرار اليوم.

تنظر تركمانستان إلى وسط آسيا وجنوبها على أنهما فضاء جيواستراتيجي، نظرا لأهمية الإمكانات الاقتصادية لكلتا المنطقتين من أجل تحقيق التنمية المستدامة لبلدان وسط آسيا وجنوبها، ولا سيما من حيث تعزيز الربط الإقليمي بغية النهوض بفعالية العلاقات التجارية والاقتصادية، والتعاون الثقافي الإنساني فيما بين دول المنطقتين وما لديهما من إمكانات فريدة في مجالات النقل والعبور والاستثمار.

وتدعو تركمانستان إلى مواصلة تطوير روابط النقل والتجارة، بما في ذلك آليات التعاون، فضلا عن تنفيذ مبادئ التحديث والمواءمة والرقمنة في ميادين النقل واللوجستيات وإدارة سلاسل الإمداد التجاري على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، استضافت عشق أباد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالنقل المستدام، الوارد في الفقرة السادسة من ديباجة القرار ٢٩٥/٧٦.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها وفد أوزبكستان بتقديم هذا القرار. ونرى أن تعزيز الربط بين بلدان وسط آسيا وجنوبها سيسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويعمق العلاقات بين البلدان في كلتا المنطقتين، ويعزز مساهمة بلدان وسط آسيا وجنوبها في معرفة وفهم المناطق الشاسعة التي تشكلها داخل منظومة الأمم المتحدة.

السيد حكمت (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود الانضمام إلى زملائي في الإشادة بالبعثة الدائمة لأوزبكستان، ولا سيما سعادة السيد بختيور إبراهيموف، على تقديم هذه المبادرة الهامة جدا والمضي قدما بها، ولا سيما القرار ٢٩٥/٧٦، المعنون "تعزيز الربط بين وسط آسيا وجنوبها". كما نشيد بالفريق القدير للسيد إبراهيموف على تيسير المشاورات غير الرسمية بشأن هذا النص الهام مما أفضى إلى نجاح الجمعية العامة في اعتماده.

وننوه بحضور معالي السيد عبد العزيز كاميلوف، الممثل الخاص لرئيس أوزبكستان المعني بالسياسة الخارجية، ونرحب به.

وتتشرف جمهورية طاجيكستان بأن تكون من بين المشاركين الرئيسيين في تقديم القرار. ونسلم بأهمية ممرات النقل والمرور العابر

للتعجيل بالنمو الاقتصادي، ورفع كفاءة الروابط التجارية والاقتصادية بين بلدان وسط آسيا وجنوبها، ونقر بأهمية التعاون بين وسط آسيا وجنوبها في إيجاد سبل لتعزيز التعاون بين هاتين المنطقتين الهامتين والنهوض به. وندرك أيضا أهمية تبادل الخبرات بين هاتين المنطقتين في تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الوصول إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتوطيد التعاون، بما في ذلك من خلال المبادرات التي تتصدى للتحديات البيئية وتسهم في حماية البيئة والنظم الإيكولوجية.

ولذلك، ترحب طاجيكستان باعتماد هذا القرار الهام وتتطلع إلى التعاون مع أوزبكستان والشركاء الآخرين المعنيين في تنفيذ هذا القرار الهام.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نود أن نشكر زملاءنا من أوزبكستان على أخذهم المبادرة باقتراح القرار ٢٩٥/٧٦ الذي اعتمد اليوم والموافقة عليه، وكذلك على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٢١ بعنوان "وسط آسيا وجنوبها: الربط الإقليمي – التحديات والفرص".

وتؤيد روسيا الوثيقة المفيدة جدا التي اعتمدناها اليوم، والتي نشارك في تقديمها.

إننا ننظر إلى مسألة الربط بين وسط آسيا وجنوبها أولا وقبل كل شيء من وجهة نظر العمليات التكاملية، التي أصبحت نشطة جدا في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية الآسيوية. وما فتئنا نؤيد باستمرار إنشاء الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى، وهي إطار تكاملي موحد ينبغي أن يتمتع بحرية قدر الإمكان في حركة السلع ورؤوس الأموال واليد العاملة والخدمات. وسيكون هذا النموذج مفتوحا أمام جميع البلدان والهيئات المتكاملة في القارة، بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالأحكام الواردة في القرار بشأن أهمية تطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي والأقاليمي. كما ننظر بعين الرضا للوثائق التي تستهدف التطوير العملي للربط بين المنطقتين من حيث النقل والطاقة والرقمنة والثقافة والتعاون الإنساني.

وفي هذا السياق الواسع لزيادة الربط بين وسط آسيا وجنوبها، يمكننا أن نرى فرصا جديدة للنهوض بالعمليات التجارية والاقتصادية والاستثمارية في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ونؤيد الدعوة الواردة في القرار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان. فوجود أفغانستان متقدمة النمو وتنعم بالسلام وتخلو من الإرهاب والمخدرات يصب في مصلحة جميع دول المنطقة وكذلك جميع جيرانها. وهذا هو أساس الاستقرار في المنطقة قاطبة.

ومن شأن الجهود الجماعية الرامية إلى التوصل لحل شامل ومصالحة وطنية في البلد فضلا عن تعافيه الاجتماعي والاقتصادي أن تيسر زيادة التعاون قدر الإمكان بين وسط آسيا وجنوبها. وتلك هي الطريقة الوحيدة للنجاح في تنفيذ المشاريع والمبادرات الاقتصادية بمشاركة كابول.

وتعمل روسيا على التنفيذ الكامل لمبادرات العبور واللوجستيات الأقاليمية مثل ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، الذي يمتد من أوروبا إلى المحيط الهندي، فضلا عن ممر النقل العابر للقارات بين أوروبا وغرب الصين. كما نقوم بتحديث البنية التحتية للموانئ الروسية على بحر قزوين. ونواصل المساهمة في تعزيز الربط القائم على المنفعة المتبادلة بين وسط آسيا وجنوبها والبلدان المجاورة من أجل تطوير علاقات تجارية تاريخية مع استخدام التكنولوجيا الحديثة بما يصب في مصلحة جميع أنحاء المنطقة الأوروبية الآسيوية، على أساس المساواة والاحترام المتبادل والسعي إلى تحقيق توازن المصالح.

السيدة دوبي (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وفد أوزبكستان، ميسر القرار ٢٩٥/٧٦، على كل ما بذله من جهود.

وقد انضممنا اليوم إلى توافق الآراء بشأن القرار ولكننا نود أن نقدم شرحا للموقف.

إن الربط القوي داخل وسط آسيا وجنوبها وبينهما ضارب بجذوره في التاريخ. ولا يزال الربط ببلدان وسط آسيا يمثل أولوية رئيسية للهند،

وقد انصب تركيزنا في السنوات القليلة الماضية على إعادة بناء الروابط التي تقلصت بسبب الفترة الاستعمارية.

إن الهند عضو في ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب واتفاق عشق أباد. ومنذ عام ٢٠١٦، اتخذت الهند خطوات عملية لتشغيل ميناء تشاباهار في إيران. فهذا يوفر لبلدان وسط آسيا منفذا آمنا وناجعا ودون عوائق للبحر.

ويشكل الفريق العامل المعني بالاستخدام المشترك لميناء تشاباهار تطورا جديرا بالترحيب. فالنمو الاقتصادي يحركه على المستوى العالمي ثلاثة عناصر، هي: الربط والتجارة والاتصالات. ولا بد من الجمع بين العناصر الثلاثة جميعا معا لضمان تحقيق التعاون والازدهار على الصعيد الإقليمي. وتستحق مشاريع الربط أن تولى اهتماما على سبيل الأولوية ويمكن أن تكون عاملا مضاعفا للقوة للتعاون التجاري والاقتصادي والاتصالات بين البلدان والشعوب.

وبينما نعمل على توسيع نطاق الربط بين وسط آسيا وجنوبها، فإننا لسنا بحاجة فقط إلى معالجة البنية التحتية المادية بل وجميع الجوانب المصاحبة لها أيضا. ويمكن للسياحة والاتصالات المجتمعية أن تهيئ بيئة داعمة وملائمة. وقد اكتسب الربط أهمية خاصة في سياق التعافي في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا، حيث ثمة إدراك واسع النطاق بالحاجة إلى وجود سلاسل توريد أكثر مرونة وموثوقية.

إن التنمية والرخاء يقترنان بالسلام والأمن. والسلام والأمن في أفغانستان أمران حتميان حاسمان يتعين علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيقهما بصورة جماعية. وستواصل الهند الاضطلاع بدورها نحو السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وستظل مصالح الشعب الأفغاني في صميم ما نبذله من جهود في أفغانستان.

وينبغي أن تستند مبادرات الربط إلى مبادئ معينة. فمد جسور الربط عمل ينم عن الثقة ويجب أن يتوافق في حده الأدنى مع القانون الدولي. ويجب متابعة مبادرات الربط التي تمتد عبر الحدود الوطنية بطريقة تحترم سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وينبغي لها أن تعزز التجارة، لا التوتر. ولا يمكن لأي بلد أن يقبل مشروعا يتجاهل شواغله الأساسية بشأن السيادة والسلامة الإقليمية.

ويجب أن تستند جهود الربط إلى الجدوى الاقتصادية والمسؤولية المالية. وينبغي أن تعزز النشاط الاقتصادي وألا تخلق أعباء ديون. ويجب أن يكون الربط قائما على التشاور وشفافا وتشاركيا، مع التركيز على الأولويات المحلية. ومن الضروري مراعاة المعايير الإيكولوجية والبيئية، وكذلك نقل المهارات والتكنولوجيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٠
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	لا يوجد
عدد البطاقات الصحيحة:	١٧٠
الممتنعون عن التصويت:	٤
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	١٦٦
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١١١
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
الاتحاد الروسي:	٩٤
مقدونيا الشمالية:	٧٢

نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، يظل هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في إجراء اقتراع سادس غير مقيد. ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي للجمعية، ستكون جولة الاقتراع الثالثة عشرة هذه غير مقيدة.

وأود أن أذكّر الجمعية العامة بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تترشح باستثناء الدول التي ستظل أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتباراً من ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك الدول التي انتُخبت بالفعل لفترة عضوية تبدأ في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ولذلك، لا يمكن التصويت لصالح الأعضاء التالية أسماؤهم في هذا الاقتراع: بلغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع بطاقات الاقتراع.

ويرجى من الأعضاء وضع علامة X في المربع المجاور للاسم المطبوع على ورقة الاقتراع أو كتابة اسم دولة أخرى مؤهلة في السطر الفارغ. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة في السطر الخالي. وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع واحد مؤشر عليه أو اسم مكتوب بخط اليد لملء المقعد الشاغر. وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء إلا أن يضعوا علامة في مربع واحد فقط أو أن يكتبوا اسما واحدا لدولة عضو مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في الحيز المتاح.

وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو ستظل عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أو لدولة انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستُعتبر بطاقة الاقتراع باطلة.

أخيرا، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي ملاحظة بخلاف التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي وموزامبيق، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): جاءت نتيجة التصويت كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (١ مقعد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٦
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	لا يوجد
عدد البطاقات الصحيحة:	١٧٦
الممتنعون عن التصويت:	٣
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	١٧٣
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١١٦
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	
الاتحاد الروسي:	٩٩
مقدونيا الشمالية:	٧٤

وبما أنه لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، فلا يزال يتعين شغل مقعد واحد من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في الاقتراع السابع المقيد.

ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستقتصر الجولة الرابعة عشرة من الاقتراع على الدولتين من دول أوروبا الشرقية اللتين لم يتم انتخابهما، ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع غير المقيد السابق، وهما الروسية الاتحاد ومقدونيا الشمالية.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع بطاقات الاقتراع.

يطلب من الأعضاء وضع علامة "X" في المربع المجاور للاسم المطبوع على ورقة الاقتراع. يجب ألا يكون هناك أكثر من خانة واحدة محددة لشغل المقعد الشاغر. ستعلن ورقة الاقتراع باطلة إذا تم تحديد كلا المربعين. إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي تدوينة غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك التدوينات.

وبناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي وموزامبيق، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان.

وأجري تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): كانت نتيجة التصويت كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٥
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	لا يوجد
عدد البطاقات الصحيحة:	١٧٥
الممتنعون عن التصويت:	٣
عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	١٧٢
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١١٥
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
الاتحاد الروسي:	٩٩
مقدونيا الشمالية	٧٣

وبما أنه لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، فلا يزال يتعين شغل مقعد واحد من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في الاقتراع الثامن المقيد.

ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، تقتصر جولة الاقتراع الخامسة عشرة هذه على الدولتين من بين دول أوروبا الشرقية اللتين لم تنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق غير المقيد، وهما الاتحاد الروسي ومقدونيا الشمالية.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع بطاقات الاقتراع.

ويرجى من الأعضاء وضع علامة "X" في المربع المجاور للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع. وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع اختيار واحد لملء المقعد الشاغر. وسيتم إعلان بطلان بطاقة الاقتراع إذا تم وضع علامة في المربعين. وأي تدوين بخلاف التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة سيتم تجاهله.

وبناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي وموزامبيق ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٧/١٥.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت هي كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٧
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	لا يوجد
عدد البطاقات الصحيحة:	١٧٧
الممتنعون عن التصويت:	٤
عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	١٧٣
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١١٦
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	
الاتحاد الروسي	٩٩

مقدونيا الشمالية ٧٤

وبما أنه لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، فلا يزال يتعين شغل مقعد واحد من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في الاقتراع التاسع المقيد.

ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، تقتصر جولة الاقتراع السادسة عشرة هذه على الدولتين من بين دول أوروبا الشرقية اللتين لم تنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق غير المقيد، وهما الاتحاد الروسي ومقدونيا الشمالية.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع بطاقات الاقتراع.

ويرجى من الأعضاء وضع علامة X في المربع المجاور للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع. وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع اختيار واحد لملء المقعد الشاغر. وسيعلن بطلان بطاقة الاقتراع إذا تم تحديد المربعين. وسيتم تجاهل أي رموز أخرى غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة.

وبناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي وموزامبيق ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٧
عدد البطاقات الباطلة:	لا يوجد
عدد البطاقات الصحيحة:	١٧٧
الممتنعون عن التصويت:	٣
عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	١٧٤
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١١٦
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	
الاتحاد الروسي:	١٠١
مقدونيا الشمالية:	٧٣

لم يسفر الاقتراع المقيد عن نتيجة حاسمة مرة أخرى.

ولا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، سنواصل هذه السلسلة من الاقتراعات.

ونظرا لتأخر الوقت، ستجرى عمليات الاقتراع الأخرى في موعد يُحدد لاحقا.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.